الحماية القانونية الوطنية والدولية للمناطق الرطبة المسجلة في لائحة رامسار بساحل الغرب في ظل الاستغلال البشري

الباحث نائل عبد الرحمن مقبل سيف
التراب والبيئة والتنمية
الدكتور غازي عبد الخالق أستاذ التعليم العالي
جامعة ابن طفيل كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، القنيطرة
المغرب

الملخص

دراسة "الحماية القانونية الوطنية والدولية للمناطق الرطبة المسجلة في لائحة "رامسار الدولية" بساحل الغرب في ظل الاستغلال البشري" تم القيام بها من أجل التعرف على أهمية الحماية القانونية الوطنية والدولية للمناطق الرطبة، وذلك في ظل ضعف العناية والاهتمام بها بشكل ملحوظ في العقود الأخيرة بسبب عدم تقدير دورها الإيكولوجي والبشري كما ينبغي في الماضي. حيث لم يتم إدماج بُعدها الاستراتيجي في السياسات والمخططات والبرامج المحلية والجهوية والوطنية البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبحث العلمي، بشكل ملموس إلا بعد قمة الأرض بريو ديسمبر سنة 1992 بالبرازيل.

فهذه الدراسة أجريت في إطار بحث علمي حول: "دراسة بيئية للمناطق الرطبة الساحلية والتنوع البيولوجي والايكولوجي على المحيط الأطلسي بإقليم القنيطرة بالمغرب" من أجل التعرف على مدى تأثير القوانين والاتفاقيات المتعلقة بحماية المناطق الرطبة منذ أول اتفاقية للمناطق الرطبة سنة 1972 بمدينة رامسار الإيرانية، على الحد من تدهور تنوعها البيولوجي وفقدان كميات مهمة من مياها وكذا تنمية محيطها الطبيعي.

كما ستبرز الدراسة دور الحماية القانونية الدولية البيئية والمناخية من خلال الاتفاقيات وتوصيات مؤتمرات الأطراف المعنية بالتنوع البيولوجي والمناخ والمناطق الرطبة والبيئة، من أجل أخذ بُعد الأراضي الرطبة في السياسات العمومية المغربية، من أجل التشجيع على خلق حلول مبتكرة لتعزيز مرونة هذه النظم الإيكولوجية للحفاظ عليها وتنميتها.

لكن يبقى السؤال المطروح مدى أثر ووقع هذه القوانين والاستراتيجيات والمخططات على المنظومة الطبيعة للمناطق الرطبة على ساحل الغرب.

الكلمات المفتاحية: المناطق الرطبة – رامسار –الحماية القانونية – التنوع البيولوجي – تغير المناخ.

Abstract

This study, "National and International Legal Protection of Wetlands Registered on the Ramsar International List on the West Coast in Light of Human Exploitation," aims to shed light on the significance of national and international legal safeguards for wetlands. In recent decades, wetlands have suffered from inadequate attention and care, leading to the underestimation of their ecological and societal importance. The integration of their strategic value into local, regional, and national environmental, economic, social, cultural, and scientific policies, plans, and programs was lacking until the Rio Earth Summit in December 1992. This study was conducted within the context of a scientific geographical research project focused on the environmental aspects of coastal wetlands and biological and ecological diversity along the Atlantic Ocean in the Kenitra Province. The research assesses the impact of laws and agreements related to wetland protection, dating back to the initial Ramsar Convention in 1972 in the Iranian city of Ramsar, on the deterioration of their biological diversity, water loss, and alterations in their natural surroundings. Furthermore, this study underscores the role of international environmental and climate legal protection through agreements and recommendations from biodiversity, climate, wetlands, and environmental conferences. Its aim is to integrate the wetland dimension into Moroccan public policies, encouraging the development of innovative solutions for enhancing the resilience of these ecosystems and promoting their preservation and growth. However, a lingering question remains about the effectiveness of these legal frameworks, strategies, and plans in preserving the natural integrity of wetlands on the West Coast.

Keywords: wetlands, Ramsar Convention, legal protection, biodiversity, climate change.

مقدمة عامة

تقدم المناطق الرطبة العديد من الخدمات للبيئة والإنسان على السواء وهذا ما جعل الانسان يستوطن بالقرب منها منذ الحضارات الإنسانية الأولى، حيث اعتبرت مصدرا للتنوع البيولوجي للمنظومة البيئية واحتياجات الإنسان اليومية من غذاء ومصادر أدواته، كما تعد نافذة للتفاعل بين الثقافات البشرية المختلفة. هذه الأهمية جعلت الإنسان يستغل ثرواتها الطبيعية بشكل غير عقلاني ويستنزف مياهها، ووصل الأمر إلا تجفيفها في بعض الأحيان وفي بعض الأحيان نتيجة خطط للحكومات المحلية، نظرا لغياب قوانين دولية ووطنية لحمايتها. وفي ظل الاعتداء الخطير على البيئة والثقافة والتراث الطبيعي، فقد أدرك النظام الدولي أهميتها منذ منتصف القرن الماضي، وقام بسن العديد من الاتفاقيات الدولية المختلفة المعنية بالحماية والحفاظ عليها وحث الدول على التوقيع عليها.

تعتبر اتفاقية "رامسار" للأراضي أو المناطق الرطبة أقدم اتفاقية عالمية في مجال البيئة أهميا، أقرت ودعمت التعاون الدولي في حماية المناطق الرطبة ودورها في الحفاظ على التنوع البيولوجي وخصوصا الطيور المهاجرة حيت تعد محطات مهمة للاستراحة والغذاء أثناء مسارات رحلها التي تعد بالآلاف من الكيلومترات وفي وقت وجيز. كما تعد بمثابة إطار للتعاون الدولي والقومي للحفاظ والاستعمال العقلاني للأراضي الرطبة ومصادرها، حيث تم الاتفاق عليها عام 1971 بمدينة "رامسار" الإيرانية، ودخلت حيز التنفيذ في 21 ديسمبر من سنة 1975، وهي تعتبر الاتفاقية الدولية الوحيدة في مجال البيئة التي تعالج نظام بيئي خاص.

أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذه المقالة في التعريف بأن المناطق الرطبة تعتبر من بين المسطحات المائية والموائل الطبيعية للكائنات الحية الحيوانية والنباتية والإنسان على حد سواء، فهي تعتبر تراثا عالميا كتراث ثقافي وطريقة حياة بدأت في العصور القديمة منذ الحضارة البابلية والفرعونية واليونانية... من جهة، كما تسعى إلى تعريف القوانين التي تساهم في حمايتها وتنميتها وتثمينها على المستويين الوطني بالمغرب والدولي من جهة اخرى.

إشكالية الدراسة

تتمثل إشكالية هذه الدراسة في التعريف بالمناطق الرطبة بساحل الغرب والخدمات التي تقدمها من جهة، ومدى نجاح حمايتها من طرف التشريعات القانونية الدولية والوطنية من أجل المحافظة عليها وصيانتها لتحقيق تنمية مستدامة وشاملة لها من جهة أخرى.

خلال هذه الدراسة تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي للتعرف على دور النظم الحمائية التي تضمنتها النصوص القانونية والاتفاقيات الدولية والتشريعات من أجل استنباط الوضعية القانونية للمناطق الرطبة في ظل الاستغلال البشري وأوجه القصور والنقائص التي تعتريها.

ولتحقيق ذلك تم طرح الاسئلة الموضوعية التالية: ماهي تصنيفات النظم الحمائية للمناطق الرطبة؟ وكيف تساهم في حمايتها والحفاظ عليها؟ وكيف يمكن درء النقائص التي تتضمنها؟

الفصل الأول: مصفوفة مفاهيميه حول الأراضي الرطبة

الماء هو أساس وجود الأراضي الرطبة ومركز أهميتها، حيث يمكن التعرف عليها في أي بيئة بوجود الماء بشكل كلي أو جزئي أو وجود نسبة من الماء بها أو الوصول إلى الماء إليها، سواء خلال السنة الكاملة أو في فترة من فترات السنة. وتعتبر موطنا مهما للعديد

من الكائنات الحية من الحيوانات والنباتات وخاصة الطيور المائية المهاجرة، ويمكن أن تكون هذه الأماكن طبيعية (بحيرات – مستنقعات – مصبات الأنهار أو الأودية ...) أو من صنع الإنسان (البحيرات الصناعية – بحيرات السدود ...)، وتم وضع تعريفا لها من طرف سكرتارية اتفاقية رامسار منذ التوقيع عليها سنة 1971 كموائل للتنوع البيولوجي والطيور المهاجرة على وجه الخصوص يستوجب الحفاظ عليها.

1. تعريف الأراضي الرطبة

حددت اتفاقية رامسار تعريفا واسعا للمناطق الرطبة بالنص على انها " مناطق البحيرات والمستنقعات والاهوار والسبخات او المياه سواء كانت طبيعية او صناعية، دائمة او مؤقته، راكدة او جارية، عذبة او مالحه، بما في ذلك مناطق المياه البحرية التي لا يتجاوز عمقها في أوقات المد والجزر المنخفضة عن سته أمتار،[1]

وزيادة في الحماية لهذه المناطق وتجسيدا لأهميتها استكملت ذات المادة لتنص على ان قائمة هذه الاتفاقية يجب ان تضم " تلك المناطق الشاطئية والساحلية المتاخمة للأراضي الرطبة والجزر او المسطحات المائية البحرية التي تزيد اعماقها عن سته أمتار، في أوقات الجزر المنخفض، والتي تقع داخل الأراضي الرطبة[2]

2. تعريف اتفاقية رامسار

تتمثل مهمة الاتفاقية في الحفظ والاستعمال الحكيم لجميع المناطق الرطبة من خلال الإجراءات المحلية والوطنية والتعاون الدولي، وذلك مساهمة نحو تحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.

تعتبر الأراضي الرطبة من بين أكثر النظم البيئية تنوعا وإنتاجية، فهي توفر خدمات أساسية كما أنها مصدر للمياه العذبة. واليوم نشهد تدهورا وفقدانا مستمراً لهذه الأراضي وتحويلها إلى استخدامات أخرى.

اعتمدت الاتفاقية تعريفا واسعا للمناطق الرطبة يشمل جميع البحيرات والأنهار، المياه الجوفية، البرك والمستنقعات، الأراضي العشبية الرطبة، أراضي الخث والواحات، مصبات الأنهار، الدلتا ومسطحات المد والجزر، غابات المانجروف وغيرها من المناطق الساحلية، الشعاب المرجانية وجميع المواقع الاصطناعية مثل أحواض السمك وحقول الأرز والخزانات والمستنقعات المالحة[3].

في سياق «ثلاث ركائز» للاتفاقية، تتعهد الأطراف المتعاقدة بـ :

- العمل من أجل الاستخدام الرشيد لجميع أراضيها الرطبة.
- تسجيل الأراضي الرطبة المناسبة في قائمة المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية قائمة رامسار وضمان الإدارة الفعالة لها.
- التعاون على المستوى الدولي فيما يخص المناطق الرطبة العابرة للحدود، وأنظمة الأراضي الرطبة المشتركة، وكذلك الأصناف المشتركة.

3. مجال تدخل اتفاقية "رامسار"

تهدف هذه الاتفاقية إلى تشجيع المحافظة والاستعمال العقلاني للأراضي الرطبة عن طريق إجراءات يتم اتخاذها على المستوى الوطني أو القومي وعن طريق التعاون الدولي من أجل الوصول إلى التنمية المستدامة في كل العالم. ويدخل تحت رعاية هذه الاتفاقية العديد من أنواع الأراضي والمناطق الرطبة حيث نجد: المستنقعات والسبخات، البحيرات والوديان، المروج الرطبة والمخَثاث، الواحات،

مصبات الأنهار، مناطق الدلتا وخطوط المد، الامتدادات البحرية القريبة من السواحل، المانجروف والشعاب المرجانية، ويدخل كذلك المناطق الرطبة الاصطناعية مثل أحواض تربية الأسماك، الحقول الرطبة لزراعة الأرز، خزانات المياه والملاحات[4].

4. مهام أطراف الاتفاقية أو الدول الأعضاء لاتفاقية رامسار

أ- تقوم الدول الموقعة على الاتفاقية (أو الأطراف) بالالتزام بما يلي:

تعيين على الأقل منطقة رطبة تستجيب لمعايير التسجيل في قائمة المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية (قائمة رامسار)، والعمل على ضمان المحافظة على الخصائص البيئية لكل موقع. وعلى الأطراف أن يسجلوا قدر الإمكان أكبر عدد من المناطق الرطبة التي تستجيب للمعايير المحددة. ولا يهم أن يكون الموقع المسجل مستفيدا من كونه منطقة محمية، شرط أن تبقى الخصائص البيئية محفوظة عن طريق الاستعمال العقلاني[5]:

- ترقية الاستعمال العقلاني لكل المناطق الرطبة الموجودة في أوطانها عن طريق برامج التهيئة الوطنية، دون نسيان المحافظة وتسيير المناطق الرطبة.
- ترقية التكوين في مجال البحث والاستعمال العقلاني للمناطق الرطبة.
- التشاور في مجال تطبيق الاتفاقية، خصوصا فيما يتعلق بالمناطق التي تقع في الحدود بين عدة بلدان، وبالأنظمة المائية والمحافظة عليها، ومشاريع التنمية التي تخص المناطق الرطبة.

ب- كيفية عمل اتفاقية رامسار

- يجتمع مؤتمر الأطراف الموقعة (COP) في كل ثلاث سنوات، بهدف ترقية السياسات والتوصيات التقنية من أجل سير تطبيق الاتفاقية.
- اجتماع سنوي للجنة الدائمة والمكونة من ممثلين للأطراف المناطق الستة لرامسار، حيث تقوم بتوجيه الاتفاقية بين دورات مؤتمر الأطراف.
- تقدم مجموعة التقييم العلمي والتقني التوجيهات حول المسائل الصعبة خاصة المتعلقة منها بتطبيق الاتفاقية.
- تقوم الأمانة العامة لاتفاقية رامسار، والتي تتقاسم نفس المقر مع الاتحاد العالمي للطبيعة في مدينة غلاند بسويسرا، بتسيير الأنشطة اليومية للاتفاقية.
- يقوم كل طرف على المستوى القومي أو الوطني بتعيين "سلطة إدارية" مكلفة بضمان سير الاتفاقية.
- كل الدول مدعوة إلى تكوين اللجان الوطنية للمناطق الرطبة، والتي تجمع كل المؤسسات الحكومية ذات الاختصاص في مجال الموارد المائية، مخططات التنمية...، أما مشاركة المنظمات الغير حكومية والمجتمع المدني فهو أمر يشجع عليه.
- أما عندما يكون هناك إشكال في الحفاظ على الخصائص البيئية لموقع رامسار، فإن على البلد المعني أن يسجل ذلك الموقع في سجل خاص، حيث ستقدم له بعد ذلك مساعدة تقنية لحل تلك المشكلة. البلدان التي يتم قبولها، يمكنها أن تطلب مساعدات مالية من صندوق رامسار، للمساعدات الصغيرة من الصندوق المسمى "Wetlands for the Future"، وذلك من أجل عمل وسير الاتفاقية والاستعمال العقلاني للمناطق الرطبة.

5. معايير تحديد المناطق الرطبة حسب اتفاقية رامسار:

حددت اتفاقية رامسار مجموعه من المعايير[6] التي يمكن من خلالها تحديد الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية وتمييزها عن غيرها من أجل تسجيلها في لائحة رامسار الدولية، والهدف من ذلك هو العمل على اتخاذ مجموعة من الإجراءات لحمايتها وصيانتها والتدخل لاستعادت منظوماتها، وهي على نوعين وهما:

- **النوع الأول: المعايير الخاصة بالمواقع التي تحتوي على أنماط فريدة او نادرة او نموذجية من المناطق الرطبة:**

ينبغي أن تعبر المناطق الرطبة ذات أهمية دولية إذا كانت تحتوي على مثال فريد أو نادر أو نموذجي لنمط لأرض رطبة طبيعية أو شبه طبيعي داخل إطار المنطقة البيوجغرافية المناسبة.

- **النوع الثاني: المعايير الخاصة بالمواقع ذات الأهمية الدولية للحفاظ على التنوع البيولوجي، وتقسم الى أربعة أصناف:**

أ – معايير تعتمد على الانواع والمجتمعات البيئية:

- ينبغي ان تعتبر الأرض الرطبة ذات اهمية دولية إذا كانت تدعم الأنواع سريعة التأثر او المهددة او المهددة بالانقراض او المجتمعات البيئية المهددة.
- ينبغي ان تعتبر الأرض الرطبة ذات اهمية دولية إذا كانت تدعم تعددات الأنواع النباتية او الحيوانية الهامة للحفاظ على التنوع البيولوجي لمنطقة بيوجغرافية معينة.
- ينبغي ان تعتبر الأرض الرطبة ذات اهمية دولية إذا كانت تدعم تعددات الأنواع النباتية او الحيوانية في مرحلة حيوية من دورة حياتها او تقدم الملاذ الامن.

ب–معايير تعتمد على الطيور المائية:

- ينبغي ان تعتبر الأرض الرطبة ذات اهمية دولية إذا كانت تدعم بانتظام عشرون ألف او أكثر من الطيور المائية.
- ينبغي ان تعتبر الأرض الرطبة ذات اهمية دولية إذا كانت تدعم بانتظام 1% من افراد نوع معين او أنواع فرعية من الطيور المائية.

ج – معايير تعتمد على الأسماك:

- ينبغي ان تعتبر الأرض الرطبة ذات اهمية دولية إذا كانت تدعم نسبة كبيرة من الأنواع الفرعية او أنواع او عائلات لأسماك اصلية، او مراحل معينة في دورة حياتها او تفاعلات الأنواع أو التعددات التي تمثل فوائد الأراضي الرطبة او قيمها ومن ثم تساهم في التنوع البيولوجي.
- ينبغي ان تعتبر الأرض الرطبة ذات اهمية دولية إذا كانت تمثل مصدر غذائي هام للأسماك أو مناطق وضع البيض او الحضانة او مسار الهجرة الذي تعتمد عليه الأسماك سواء بداخل الأرض الرطبة او في أي مكان اخر.

الفصل الثاني: وظائف وفوائد وتهديدات المناطق الرطبة:

توفر المناطق الرطبة عدة وظائف بيئية مهمة، فهي عبارة عن معدل للنظام الهيدرولوجي ومصدر للتنوع البيولوجي على جميع المستويات داخل الأنواع الاحيائية (المستوى الوراثي ومستوى النظام البيئي). تعتبر الأراضي الرطبة نافذة على التفاعلات بين الثقافات والتنوع البيولوجي، وتعتبر مورداً اقتصادياً وعلمياً أما تناقصها أو اختفائها التدريجي، فإنه يشكل اعتداء صارخا على البيئة، تكون أضراره في بعض الأحيان غير قابلة للتصليح والاستعادة[7].

تنبع أهمية المناطق الرطبة من ارتباطها بالعديد من العوامل الطبيعية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مما يضعها في مقدمة العديد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالبيئة والأراضي الرطبة في الوسط الأكثر إنتاجية في العالم، لأنها تساعد على توفير ثروة طبيعية عظيمة. الاستفادة من الموارد التي توفرها لإنشاء أنشطة إنتاجية تبدأ من الحفاظ على منسوب المياه الجوفية للزراعة، الحفاظ على المياه، السيطرة على الفيضانات، إنتاج الأخشاب، التخلص من النفايات السائلة على الخصوص، الحفاظ وتوفير المياه النظيفة، توفير فضاءات الوجهات السياحية الإيكولوجية والتضامنية، توفير الأراضي الرطبة موائل للطيور والحيوانات المهاجرة من منطقة جغرافية لأخرى حيث تقطع آلاف الكيلومترات في فترة زمنية وجيزة.

الطيور البحرية وكذلك العديد من الأنواع المهددة بالانقراض من الثدييات والطيور والبرمائيات والأسماك، هذه المميزات تعطيها قيمة مضافة من حيث الأهمية في عدة مجالات في حياتنا اليومية حيث أصبحت اليوم موردا أساسيا للثروات الطبيعية ومختبرا علميا للتجارب وخزانا للغازات الدفيئة ومطهرة للمياه الملوثة. وفيما يلي نذكر المجالات التي تستفيد من المناطق الرطبة [8]:

1- المجال البيئي:

المناطق الرطبة هي أنظمة بيئية حيث الماء هو العامل الأساس الذي يتحكم في البيئة والحياة النباتية والحيوانية المرتبطة بها . وتعتبر المناطق الرطبة حلاً طبيعيًا للتهديد العالمي لتغير المناخ الذي بات من محددات العصر الحديث، فهي تمتص ثاني أكسيد الكربون، ولذا فهي تساعد على إبطاء الاحتباس الحراري وتقليل التلوث، وبالتالي فغالبًا ما يشار إليها باسم "كلية الأرض". وتخزن أراضي الخث وحدها ضعف كمية الكربون التي تخزنها جميع غابات العالم مجتمعة، ولكن عند تجفيف المناطق الرطبة وتدميرها تنبعث منها كميات هائلة من الكربون. يمكن أن تعمل المناطق الرطبة كحاجز ضد تأثيرات الفيضانات والجفاف والأعاصير وأمواج تسونامي، فضلا عن أنها تعزز المرونة في مواجهة تغير المناخ[9].

كما تزخر المناطق الرطبة بتنوع احيائي وموارد طبيعية متجددة في نظام بيئي فريد يساهم في استدامتها، كما تقوم بالتنظيف الطبيعي وتحليل للملوثات الكيماوية التي تُصرف فيها إما بشكل طبيعي أو بشري عن طريق الصرف الصحي، لا سيما المخلفات العضوية مما يساعد على تحسين خواص المياه والتربة تلك المناطق على حد سواء. كما توفر المناطق الرطبة خدمات هامة للمجتمعات البشرية، وذلك بتوفيرها للمياه العذبة، احتواء الاخطار الناجمة عن الفيضانات، الحد من انجراف التربة، تعتبر خزانات مائية غير محدودة لتجميع المياه الناتجة عن الامطار الغزيرة، كما تقوم بدور المثبتات الطبيعية للتربة وحاجز أمام تكون العواصف الترابية للمناطق الصحراوية.

2- المجال العلمي:

تعد المناطق الرطبة فضاء للتجارب وأرضا خصبة وموردا أساسيا للأبحاث والدراسات العلمية والإنسانية، لما تتوفر عليه من تنوع بيولوجي، يضم العديد من الاحياء الفطرية والحيوانات والنباتات النادرة، كما تعتبر موئلا للكثير من الطيور المهاجرة، الأمر الذي

يؤهلها لأن تكون مختبرا طبيعيا للكثير من الأبحاث والدراسات العلمية، فضلا عما توفره الأنماط الحياتية والاجتماعية للإنسان عبر التاريخ، فقد تم استيطانه بجوارها مكونا حضارات خالدة مثل الحضارة الفرعونية والبابلية والإغريقية والرومانية وغيره، اذ اثبتت الدراسات أن أول الحضارات نشأت على ضفاف تلك المناطق مستفيدة من الثروات والموارد التي تقدمها.

3 – المجال الاقتصادي:

الأراضي الرطبة مهمة للغاية في المجال الاقتصادي، حيث تعتبر من أعلى المنظومات البيئة الطبيعية إنتاجية، حيث هذه المناطق تضم أراضي زراعية تفوق إنتاجيتها ما تقدمة الأراضي الزراعية البورية أو المسقية بعدة أضعاف، كما تعد مجالا بيئيا صالحا لإنتاج الأسماك وفواكه البحر، وتمتاز المنطقة المحيطة بها بتوفر المياه وصلاحية المناخ وجودة التربة لزراعه المحاصيل الاقتصادية كالأرز والخضروات والفواكه الحمراء، كما تساهم أنواع من النباتات التي تتوفر عليها في بعض الأنشطة الاقتصادية التقليدية، حيث تستخدم كمصدر للأسل والخشب أو الورق "كقصب البردي" فضلا عن وجود بعض النباتات النادرة والتي تستخدم في مجال الصناعات الطبية والعطرية، وكل ذلك لا يقلل من أهميتها في ميدان السياحة الإيكولوجية والتضامنية والمنتجعات الترفيهية الصديقة للبيئة، لما تمتاز به من مناظر طبيعية بانورامية ومواقع تراثية عالمية، مما يؤهلها لتلعب دورا مهما في المجال الاقتصادي بشكل مميز.

4– المجال المناخي:

تساهم الأراضي الرطبة في الحد من أثار تغير المناخ من خلال خاصيتين اثنتين: أولا هي عبارة عن بالوعات هامة للكربون، فهي تخزن الغازات المسببة للاحتباس الحراري، حيث تشير التقديرات إلى أنها تخزن ما يصل إلى 40٪ من الكربون الأرضي على هذا الكوكب (خاصة أراضي الخث والأراضي الرطبة التي تحتوي على الغابات). أما الخاصية الثانية فتتجلى في وظائفها المتمثلة في استيعاب وتنقية المياه وصد العواصف والرياح، مما يجعل منها خطوط الدفاع الأولى للسواحل والمناطق النائية ضد بعض آثار تغير المناخ كازدياد شدة وتواتر العواصف، تغير أنماط تساقط الأمطار، وارتفاع مستوى سطح البحر ودرجة حرارته. كما ان أراضي الخث تتفوق على الغابات في امتصاص الكربون، حيث توصف المناطق الرطبة بأنها "كلى الأرض"، لأنها تلعب دورا رئيسيا في تخليص الكوكب من الكربون، وتساعد في مكافحة تغير المناخ الذي يؤرق بالعالم. ووفق "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" فإن الأراضي الرطبة قادرة على امتصاص الكربون أكثر من أي نظام بيئي آخر، وذلك بمعدل أسرع 50 مرة من الغابات الاستوائية، فالنباتات الموجودة مثلا في البحيرات، تمتص ثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الجوي، ثم تقوم بعد ذلك بغمره في المياه الغنية بالرواسب، بينما تعمل الجذور على دفنه في الوحل بشكل أعمق[10].

وسلط تقرير "التوقعات العالمية للأراضي الرطبة" –الذي نشرته اتفاقية رامسار–أيضا الضوءَ على أهمية "أراضي الخث"، وهي عبارة عن تربة مشبعة بالمياه تضم مواد نباتية منحلة تراكمت على مدى فترات طويلة. فهذه الأراضي الرطبة قادرة على تخزين ما لا يقل عن 30 % من الكربون الموجود في الأرض، وهو ضعف ما تخزنه جميع غابات العالم مجتمعة. ويتسبب جفاف "الأراضي الخثية" وتحويلها إلى الزراعة بشكل حصري، في انبعاث ما بين 5–10 % من الغازات الدفيئة حول العالم. وقد زاد هذا الدور المهم للأراضي الرطبة من ارتفاع الأصوات التي تنادي من أجل إنقاذ ما بقي منها، لأن الكوكب مهدد باختلال توازناته وفقدان عنصر أساسي من وسائل الحفاظ على ظروف الحياة الطبيعية[11]. فالمناطق الرطبة أصبحت لها دور مهم جدا في حياتنا اليومية لاستعادة المنظومات الإيكولوجية التي تم استنزافها بشكل غير عقلاني خلال القرن الماضي.

ورغم الجهود المبذولة في السنوات الماضية لتوفير مساحات جديدة من هذه الأراضي، فإن حماية تلك الباقية ذات الجودة العالية، يبقى أمرا أساسيا لقدراتها الكبيرة على خفض مستوى الكربون، وهو دور قد لا تلعبه الأراضي الرطبة المستعادة، إلا بعد مرور عقود من الزمن.

5- المخاطر التي تهدد الأراضي الرطبة:

الأراضي الرطبة من بين النظُم الإيكولوجية التي تتعرض لأعلى معدلات الانحسار والفقدان والتدهور[12]، ومن المتوقع تواصل تردي مؤشراتِ الاتجاهات السلبية الراهنة في التنوع البيولوجي العالمي ووظائف النظم الإيكولوجية بفعل مسبِّبات مباشرة وغير مباشرة مثل النمو السكاني البشري السريع والإنتاج والاستهلاك غير المستدامين وما يرتبط بذلك من تطور تكنولوجي، إضافة إلى الآثار السلبية لتغيّر المناخ.

وتُفقد الأراضي الرطبة بمعدل أسرع بثلاث مرات من الغابات، فضلا عن أنها من أكثر النظم البيئية المعرضة للخطر على الأرض. ففي غضون 50 عامًا فقط — منذ عام 1970 — فُقدت 35 في المئة من الأراضي الرطبة في العالم. ومن الأنشطة البشرية التي تؤدي إلى فقدان الأراضي الرطبة الصرف والحفر للزراعة والبناء والتلوث والصيد الجائر والاستغلال المفرط للموارد وتغير المناخ.

وهذه الحلقة المفرغة من فقدان الأراضي الرطبة وتهديد سبل العيش وتفاقم الفقر هي جميعا نتيجة للنظر إلى الأراضي الرطبة على أنها أراضي قاحلة وليست مصادر حية تتيح فرص العمل والكسب وخدمات النظم البيئية الأساسية. ولذا فأحد التحديات الرئيسية هو تغيير العقليات بما يحث الحكومات والمجتمعات على تثمين الأراضي الرطبة والاهتمام بها.

الفصل الثالث: نظم الحماية القانونية للمناطق الرطبة:

تعتبر المناطق الرطبة من بين الموائل الهشة الأكثر تهديدا في العالم، وذلك نظرا لتسارع تجفيفها واستصلاح أراضيها وإلقاء مياه الصرف الصحي فيها دون معالجة والتلوث والاستغلال المفرط وغير المدروس للموارد الطبيعية للمناطق الرطبة[13]، ومن ثم أصبح من المؤكد أن تتطرق إليها التشريعات والنصوص القانونية المعنية بحمايتها والحفاظ عليها وتثمينها، وذلك رغبة من الإنسان إلى تحديد إطار عام للحماية القانونية للمناطق الرطبة، وفيما يلي سنتطرق لتلك النظم الحمائية من خلال القانون الدولي ثم في التشريعات الوطنية:

1-نظم الحماية القانونية في إطار القانون الدولي:

تحظى المناطق الرطبة للعديد من النظم الحمائية وذلك من خلال العديد من الاتفاقيات الدولية، تعد أهمها اتفاقية رامسار التي صودق عليها سنة 1971 واعتمدت سنة 1975، تضم 172 دولة عالمية [14]، وعليه سوف نتناول في هذا الفصل الحماية القانونية التي توفرها الاتفاقيات الدولية للأراضي الرطبة ابتداء باتفاقية رامسار، ثم الاتفاقيات الدولية الأخرى المعنية بهذا المجال وكما يلي:

1-1 اتفاقية رامسار للمناطق الرطبة لسنة 1972

هي اتفاقية تم التوقيع عليها سنة 1971 بمدينة رامسار بإيران، وتنفيذها ابتداء من سنة 1975، وانضم المغرب الى المعاهدة سنة 1980 وقد بلغ عدد الدول الموقعة عليها 172، وعدد المناطق الرطبة المسجلة في اللائحة 1035 منطقة أي ما مجموعه 80 مليون هكتار على المستوى العالمي، وسجل المغرب أربع مناطق في بداية الامر وهي المرجة الزرقاء 7300 هكتار، سيدي بوغابة 625 هكتار، بحيرة افنوريز 280 هكتار وخندق خنيفيس 6500 هكتار. وفي سنة 2005 أضيفت 20 منطقة أخرى.

كما تم يوم الخميس 23 مايو 2019، بالرباط (المغرب)، الإعلان الرسمي عن تسجيل 12 موقعا مغربيا رطبا جديدا ضمن لائحة المناطق الرطبة ذات الأهمية الإيكولوجية على الصعيد العالمي، وهي بحيرات إيموزار كندر، وبحيرة سد سمير، ووادي تيزكيت، وساحل جبل موسى، ووادي الساقية الحمراء، وراس غير إيمسوان، وعالية وادي لخضر، ووادي احنصال ملول، ووادي رغاية ايت ميزان، وشط بوكوياس، ووادي مكون، وشط اتيسات بوجدور، وذلك على هامش تخليد المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر لليوم العالمي للتنوع البيولوجي. وكان المغرب قد سجل سنة 2028 موقعين هما سبخة إيملي ومرجة الفوارات.

وبتسجيل هذه المواقع أصبحت لائحة المناطق الرطبة المسجلة بلائحة رامسار (المعاهدة الدولية للحفاظ والاستخدام المستدام للمناطق الرطبة) 38 موقعا.

حاولت هذه الاتفاقية التنسيق بين الحقوق السيادية على الموارد الطبيعية للدول ومسؤوليتها لحماية البيئة من خلال الاستخدام الرشيد لها، هذا مفهوم يوفر حجر الزاوية في الأنظمة الدولية المعنية بالبيئة[15]، اذ جاءت هذه الاتفاقية بمجموعه من الالتزامات على الدول الأعضاء فيها في ضوء المبادئ العامة للاتفاقيات المعنية بشؤون البيئة لتجسد بذلك الحماية القانونية التي تتمتع بها هذه المناطق، وتوكد أيضا وجوب التعاون والعمل المشترك لصيانتها وتنميتها عن طريق الاستخدام الرشيد والتنمية المستدامة.

أ – المبادئ الدولية لحماية البيئة التي اكدتها اتفاقية رامسار:

عملت الدول جاهدة للحفاظ على البيئة وصيانتها من خلال المؤتمرات الدولية وعقد اتفاقيات تحت مظلة الأمم المتحدة او إقليمية تهم مجموعه من الدول، من خلال طريقين الأول يهتم بحماية البيئة بالامتناع عن كل ما قد يتسبب بتلويثها، والأخر يعني بالسعي الى إزالة كل ما قد يصيبها من تلوث، وإزاء تلك الجهود والتقنيات لأسس وقواعد حماية البيئة برزت مجموعه مبادئ عامه تحكم حماية البيئة في المجال الدولي والداخلي، ومن اهم المبادئ الدولية في هذا الصدد ما يأتي:

– **مبدا التضامن** " المشاركة داخليا والتعاون دوليا" يقصد بهذا المبدأ مساهمة كل من يهمه الامر في تحقيق الهدف المشترك، سواء تعلق الامر بأجهزة الدولة وهيئاتها المعنية بالبيئة او ما تعلق بالجهات الدولية من دول اجنبية او منظمات دولية، فضلا عن مساعدة الجهات الخاصة في هذه الدول من افراد ومنظمات مجتمع مدني[16]، وحتي يمكن لهذا المبدأ ان ينتج اثارة من الناحية الدولية لابد وان يقترن بمبدأ اخر يتشارك معه تحقيق الهدف المتوخي منه، فمن المسلم به ان جميع الاتفاقيات الدولية وفي كافة المجالات تقترن بالنص على التعاون بين الدول من اجل الوصول لصورة متكاملة في هذا الشأن (تنص الفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة على " تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل ذات الصيغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الأساسية للناس جميعا")، وبذلك يتوجب على الدول من خلال التعاون والتنسيق اتخاذ ما تراه مناسبا من الإجراءات والتدابير لحماية وتحسين البيئة في المناطق المعنية، ويتم ذلك عن طريق وضع السياسات المشتركة للتقليل من التلوث وتبادل المعلومات والتشاور، فضلا عن ارسال الاخطارات عند حدوث التلوث وانشاء لجان دولية مشتركة لتحقيق هذه الاهداف[17]، اذ لا يمكن لدولة واحدة وحدها اتخاذ الخطوات المطلوبة للحفاظ على الأراضي الرطبة ومن ثم كان التعاون بين الدول ضرورة للحفاظ على الأراضي الرطبة بشكل فعال، اذ تعتمد ديمومة الأراضي الرطبة على الجودة وكمية من امدادات المياه الخاصة بها والتي قد يكون مصدرها دول أخرى خارج الحدود، كما تتأثر بالأنشطة البشرية المضرة، والتي قد تسهم في تدهورها وتلوثها بشكل خطير بسبب الهواء والماء العابرين للحدود[18].

– **مبدا الوقاية والحيطة:** انطلاقا من الحكمة القائلة ان الوقاية خير من العلاج عمدت الدول لاتخاذ كافة الإجراءات اللازمة لمنع وقوع التلوث البيئي قبل وقوعه[19]، ويقوم هذا المبدأ على الاحتمالية والحالات الطارئة، اذ يقتضي التأهب لأي ضرر او تلوث قد يقع في المستقبل، وهو من المبادئ المسلم بها في القانون الدولي للبيئة اذ نصت علية اهم الصكوك والاتفاقيات الدولية المعنية بالبيئة كإعلان ريو والاتفاقية الاطارية لتغيير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي[20].

– **مبدأ التنمية المستدامة** : يعتلي المبادئ الحديثة للقانون الدولي للبيئة اليوم مبدا التنمية المستدامة او الاستخدام الحكيم لها كونها تعني تلك التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر من دون التضحية او الاضرار بمقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها[21]، ولا تقتصر التنمية المستدامة على تنمية الموارد المادية للبيئة فقط بل تمتد لتشمل التنمية البشرية للبيئة، " لان الانسان اذا كان هدفا لتنمية البيئة فانه الوسيلة الأساسية لتحقيقها"[22]، وبذلك يجمع مفهوم الاستخدام الحكيم بين الحفاظ على الموارد الطبيعية للنظام البيئي مع الاستخدام المستدام، وعلى صانعي السياسة القيام بتطوير وتعزيز اليات للاستخدام المستدام للأراضي الرطبة مع الحفاظ على تلك الموارد[23].

2-1 اعتماد مدينة المناطق الرطبة (مدينة رامسار)

التحضر هو أحد العوامل الرئيسية التي تحدد الاتجاهات الضخمة في عصرنا. إنه يغير مكان وكيفية عيش الناس في المستقبل، أربعة مليارات شخص أي ما يقرب من نصف سكان العالم يعيشون في مناطق حضرية اليوم. بحلول عام 2050، من المتوقع أن يزداد هذا العدد مع انتقال المزيد من الناس إلى المدن. من المحتمل أن تشكل الاتجاهات الحالية في المستوطنات البشرية تهديدًا كبيرًا للحفاظ على المناطق الرطبة واستخدامها الرشيد مع نمو المدن وزيادة الطلب على الأراضي، فإن الاتجاه هو التعدي على الأراضي الرطبة. غالبًا ما يُنظر إليها على أنها أرض موحلة لا فائدة منها، مما يتم تحويلها لأغراض أخرى بما في ذلك استخدامها كمطارح للنفايات.

ومع ذلك، عند الحفاظ على المناطق الرطبة الحضرية واستخدامها بشكل مستدام، يمكن أن توفر للمدن فوائد اقتصادية واجتماعية وثقافية متعددة خلال العواصف، تمتص المناطق الرطبة الحضرية كميات زائدة من الأمطار، مما يقلل من الفيضانات في المدن ويمنع الكوارث وتكاليفها اللاحقة. تعمل النباتات الوفيرة الموجودة في المناطق الرطبة الحضرية كمرشح للنفايات السائلة المنزلية والصناعية وتساهم في تحسين جودة المياه والحفاظ على الفرشة المائية، كما تعتبر المناطق الرطبة الحضرية أرضا رائعة وليست أرضا قاحلة، وبالتالي يجب دمجها في خطط التنمية والإدارة للمدن.

في سنة 2023، وافق 172 طرفا متعاقدا في الاتفاقية على الحفظ والاستخدام الحكيم للمناطق الرطبة في أراضيهم. وإدراكا لأهمية المدن والمناطق الرطبة الحضرية، قدمت الاتفاقية مخطط اعتماد مدينة المناطق الرطبة وفق المقرر[24] XII.10 سنة 2015 بالأوروغواي. يوفر هذا المقرر الطوعي فرصة للمدن التي تقدر أراضيها الرطبة الطبيعية أو التي من صنع الإنسان للحصول على اعتراف دولي ودعاية إيجابية لجهودها.

يشجع مخطط اعتماد مدينة الأراضي الرطبة المدن القريبة من المناطق الرطبة وتعتمد عليها، وخاصة المناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية، لتسليط الضوء على العلاقة الإيجابية مع هذه النظم البيئية القيمة وتعزيزها، على سبيل المثال من خلال زيادة الوعي العام بالأراضي الرطبة والمشاركة في التخطيط البلدي واتخاذ القرار، كما يجب أن يعزز مخطط الاعتماد الحفظ والاستخدام الحكيم للأراضي الرطبة في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، فضلاً عن الفوائد الاجتماعية والاقتصادية المستدامة للسكان المحليين.

تحصلت مدينة إفران الواقعة في قلب جبال الأطلس المتوسط بالمغرب على تسمية "مدينة المناطق الرطبة[25]" من قبل أمانة اتفاقية رامسار. وتم منحها الجائزة رسميًا خلال الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف المتعاقدة في اتفاقية رامسار (COP14) الذي انعقد من 5 إلى 13 نوفمبر 2022 بجنيف السويسرية، وهي ثاني مدينة عربية تحصل على وسم مدينة رامسار بعد مدينة غار الملح بتونس سنة 2018.

1-3 الاتفاقيات الدولية الأخرى التي توفر الحماية للمناطق الرطبة:

فضلا عن الحماية الدولية التي توفرها اتفاقية رامسار للمناطق الرطبة هنالك مجموعه من الاتفاقيات الأخرى اسبغت حمايتها على هذه المناطق نظرا لأهميتها، ويمكن ذكر أبرز هذه الاتفاقيات على النحو الاتي:

أ- **اتفاقية حماية التراث الثقافي والطبيعي**: جاء في مطلع المادة الأولى من هذه الاتفاقية بانه يعتبر من التراث الطبيعي المعالم الطبيعية التي نشأت بفعل التكوينات الطبيعية والتكوينات الجيولوجية والجغرافية والمواقع الطبيعية، فضلا عن المواقع التي تعد من التراث الثقافي للإنسانية، وقد جاءت الاتفاقية بمجموعه من الالتزامات الدولية[26] لضمان حماية وحفظ مواقع التراث الثقافي والطبيعي، كان من ابرزها تعزيز التعاون الدولي في هذا المجال ووضع السياسات العامة دوليا وداخليا لحماية وتنمية هذه المواقع، فضلا عن اجراء الدراسات والبحوث اللازمة لدفع الاخطار التي تهدد التراث العالمي.

ب- **اتفاقية التنوع البيولوجي لعام 1993**: تناولت هذه الاتفاقية الحماية والحفاظ على التنوع البيولوجي او الحيوي من خلال مواجهه انخفاض وتدهور التنوع البيولوجي بفعل الأنشطة البشرية بشكل يخل بالتوازن الايكولوجي اللازم لاستمرار الحياة لهذه الأنواع في محيطها الطبيعي، هذا وقد جاءت الاتفاقية بمجموعه من الأهداف لحماية البيئة من خلال صيانة التنوع البيولوجي واستخدام عناصره على نحو قابل للاستمرار والتأكيد على التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد[27].

ت- **اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر لعام 1994**: لطالما ارتبطت وجود المناطق الرطبة بوفرة المياه بل ان هذه المناطق قائم على أساس وجود المياه، ومن ثم كان من ابرز التحديات التي تواجهها هي مشكلة التصحر لما لها من اثار كارثية على تلك المناطق، ولقد كان من بين اهداف الاتفاقية مكافحة التصحر وتخفيف اثار الجفاف في البلدان التي تعاني منها، والاخذ باستراتيجيات متكاملة طويلة الأمد تعمل على تحسين إنتاجية الأرض في المناطق المتأثرة وإعادة تأهيلها وحفظ الموارد المائية والأراضي وادارتها بصورة مستدامة، واتخاذ إجراءات فعالة ومدعومة بتعاون دولي في اطار نهج متكامل بهدف تحقيق التنمية المستدامة[28].

ث- **معاهدة التجارة العالمية لأصناف الحيوان والنبات البري المهدد بالانقراض**: تعرف أيضا باتفاقية واشنطن اذ تم توقيعها في العاصمة الامريكية واشنطن في 3-3-1973، وبدا العمل بها في عام 1975، وتعد من اهم المعاهدات الدولية الخاصة بالحفاظ على الأنواع البرية من خطر الانقراض، لربطها بين الحياه الفطرية والتجارة بأحكام ملزمه لتخفيف الأهداف المتعلقة بالحفاظ على الأنواع والاستخدام المستدام لها كموارد طبيعية، وذلك من خلال وضع إجراءات تحد من الاتجار الدولي المفرط بتلك الأنواع، وبناء عليه تم وضع نظما عالمية فعالة ومتكاملة للتجارة في الحياه الفطرية بهدف الحفاظ على الطبيعة والاستخدام المستدام للموارد.

ج– **اتفاقية الأمم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992**: تم التوقيع على هذه الاتفاقية في مدينو ريو دي جانيرو في البرازيل سنة 1992 في ظل مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية للفترة من 3-14 يونيو 1992. تعمل هذه الاتفاقية على تخفيض الاعمال والأنشطة البشرية التي ينجم عنها اضرارا تلحق بالمناخ في جميع انحاء العالم نتيجة انبعاث الغازات الدفيئة، اذ تحدد الاتفاقية إطار النشاط والاعمال التي تلتزم بها الحكومات من اجل تخفيض انبعاث الغازات الى الغلاف الجوي التي تؤدي الى زيادة الاحتباس الحراري للأرض.

ح– **معاهدة الحفاظ على الأنواع المهاجرة من الحيوانات الفطرية لعام 1983**: تهدف الاتفاقية الى حماية الحيوانات الفطرية المهاجرة من طيور واسماك لكونها جزءاً لا يتجزأ عن طبيعة العالم والتأكد من الا تكون هذه الحيوانات مهددة، وتعهدت أطراف هذه الاتفاقية بالتعاون الدولي في شتى المجالات والبحث العلمي المشترك من اجل تطبيق اهداف المعاهدة.

خ– **اتفاقية بون بشأن الأنواع المتنقلة من الحيوانات المتوحشة**: تم اقتراح النص الاولي للاتفاقية من طرف الحكومة الألمانية وتمت صياغتها تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة بمدينة بون الألمانية يوم 23 يونيو 1979 وقد فتحت هذه الاتفاقية للتوقيع انطلاقا من 22 يونيو 1980 وقد وقع المغرب على هذه الاتفاقية سنة 1993 وتكلفت وزارة المياه والغابات بتطبيق إجراءات الحماية هدفها حماية الأنواع المتنقلة من الحيوانات البرية، البحرية والجوية على مستوى كل مساحات انتشارها وتلتزم الأطراف الموقعة عليها بضمان حماية كاملة للأنواع المتنقلة التي توجد في خطر والمسجلة في الملحق 1 من الاتفاقية (ويفوق عددها حاليا 76 نوع منها غزال مهر الموجود بسوس ماسة والفقمة بالبحر الأبيض المتوسط) ومن اهداف الاتفاقية انجاز بحوث ودراسات علمية باتفاق مع منظمات أخرى.

في الوقت الراهن لا يمكن استصغار دور الاتفاقيات الدولية في مقاربة حلول كونية للمشاكل البيئية لكنها تبقى حلول قانونية لا ترتقي الى المستوى الحقيقي المرغوب فيه.

2–نظم الحماية القانونية في إطار التشريعات الوطنية المغربية:

2–1 الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها المغرب المرتبطة بحماية المناطق الرطبة والتنوع البيولوجي:

على غرار المجتمع الدولي، التزم المغرب بالتنمية المستديمة والمحافظة على البيئة، وصادق على ما يزيد عن 60 اتفاقية دولية وجهوية تتعلق بالبيئة. وتبنى اعلان قمة ريو 1992 ويتعلق الامر تحديدا بمذكرة القرن 21 والاتفاقيات الاطارية للأمم المتحدة بشأن المحافظة على التنوع البيولوجي والتغيرات المناخية التي استضاف دورتها السابعة بمراكش (مؤتمر دول الأطراف) كوب 7 في شهري أكتوبر ونوفمبر 2001.

الاتفاقيات التي صادق عليها المغرب:

- 1922-1923 ظهيرين لتقنين الصيد البحري والقنص مع تمديد الفترة والكمية والانواع المسموح بها.
- 1968 توقيع الاتفاقية الافريقية.
- 1973 اتفاقية التجارة الدولية للأنواع المتوحشة المهددة بالانقراض.
- 1975 اتفاقية التراث العالمي الثقافي والطبيعي اليونسكو.
- 1978 معاهدة برشلونة بشأن حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث البحري.

- 1979 اتفاقية جنيف بشأن تخفيض مقذوفات أوكسيد الكبريت والازوت.
- 1980 اتفاقية رامسار للمحافظة على المناطق الرطبة.
- 1985 اتفاقية فيينا بشأن حماية طبقة الأوزون.
- 1987 بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد التي تفقر طبقة الأوزون.
- 1989 اتفاقية بال حول النفايات الخطرة والقضاء عليها.
- 1993 اتفاقية التنوع البيولوجي ريو وفي 1995 تم تفعيلها والمصادقة عليها.
- 2001 اتفاقية بيرن حول حماية الحياة البرية والاوساط الطبيعية.
- 2002 ندوة الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية بجوهانسبورغ قمة الأرض الثانية.
- 2016 توقيع اتفاق باريس للحد من تغير المناخ.

استراتيجية المغرب الوطنية للأراضي الرطبة 2015–2024[29]

لقد أعدت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر الاستراتيجية الوطنية للأراضي الرطبة استجابة لالتزامات المغرب الدولية بموجب الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

لقد أعدت الاستراتيجية الوطنية للأراضي الرطبة استجابة لالتزامات المغرب الدولية بموجب الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية رامسار بشأن الأراضي الرطبة، اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

1. إدراج 30 موقعا جديدا على قائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية (قائمة رامسار).
2. تنفيذ 60 مخططا لتدبير وتأهيل المناطق الرطبة ذات الأولوية الكبرى.
3. توعية حوالي 50 ألف شخص سنويا في إطار برنامج التربية البيئية المتعلقة بالأراضي الرطبة.
4. تطوير 4 سلاسل قيمة مستدامة للأراضي الرطبة: مراقبة الطيور، مصايد الأسماك الحرفية، الاستزراع المائي المتكامل، وسياحة صيد الأسماك.

إن التوقيع على اتفاقية ليس الا نصف المعركة، التحدي الموالي هو متابعة الامضاء بأعمال ميدانية، اغلب الاتفاقيات لا تتضمن عقوبات وتنقصنا المعلومات حول مدى تطبيق الدول التي وقعت عليها كما انه ليس للمنظمات الوطنية والدولية أي سلطة للمراقبة ويبقى التواصل والتوعية لتقوية الضغط الشعبي حلا انياً.

الخاتمة

من بين خدمات المناطق الرطبة التخفيف من حدة المناخ والتكيف معه والحفاظ على التنوع البيولوجي، وتفوق صحة الإنسان جميع النظم البيئية الأرضية الأخرى. لهذا فإن تحسين إدارة المناطق الرطبة يجلب فوائد الصحة والغذاء والأمن المائي، وهو أمر بالغ الأهمية لصحة وسبل عيش أربعة مليارات شخص على مستوى العالم الذين يعتمدون على خدمات المناطق الرطبة، حيث تقدر القيمة العالمية لخدمات النظم البيئية للأراضي الرطبة لصحة الإنسان ورفاهيته وأمنه بنحو 47.4 تريليون دولار سنويًا .

مع خسارة 35% على مستوى العالم منذ عام 1970، تعد المناطق الرطبة من أكثر النظم البيئية تهديدًا لدينا، حيث تختفي بمعدل أسرع ثلاث مرات من الغابات، حيث يعد التغير في استخدام المناطق هو المحرك الأكبر لتدهور الأراضي الرطبة الداخلية. وقد أدت الزراعة وهي الشكل الأكثر انتشارًا لتغير استخدام الأراضي، إلى تدمير أكثر من نصف الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية.

كما أن تأثيرات المناخ على الأراضي الرطبة يحدث بأسرع مما كان متوقعًا، حيث ارتفاع مستويات سطح البحر، ابيضاض المرجان، وتغير الهيدرولوجيا كلها أمور تتسارع لتساهم في تدهورها واختفائها.

من خلال هذه الورقة حول سبل الحماية القانونية في ظل أهمية الأراضي الرطبة على المستوى الدولي والوطني، نقترح بعض التوصيات التالية:

1. ضرورة اعداد استراتيجية وطنية تعمل على تدبير وحماية وتثمين المناطق الرطبة من خلال تشريع وتفعيل القوانين والأنظمة التي توفر الحماية القانونية بوصفها محميات طبيعية.
2. العمل على تشجيع البحث العلمي ودعم الدراسات العلمية والأكاديمية المتعلقة بالمناطق الرطبة.
3. الدعوة لدعم السكان الأصليين والمحليين من أجل حثهم على المساهمة في تدبير المناطق الرطبة والعمل على الحفاظ عليها وصيانتها وتثمينها.
4. العمل على التطبيق الفعلي للقوانين والتشريعات الوطنية والعمل على الالتزام بمقررات الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، ودعم كل الجهود القانونية لسن تشريعات جديدة لدرء النقائص.
5. دعوة لدعم مجهودات المجتمع المدني للمساهمة في التدبير المستدام للمناطق الرطبة.

الهوامش:

[1] دليل اتفاقية رامسار بشأن المناطق الرطبة الإصدار الرابع، 2006. ص 2

[2] الفقرة الثانية من المادة الأولى من اتفاقية رامسار للمناطق الرطبة لعام، 1972

[3] دليل اتفاقية رامسار بشأن المناطق الرطبة، الإصدار الرابع 2006. ص 8

[4] نفس المرجع أعلاه

[5] نفس المرجع أعلاه

[6] الكتيب 14 "الإطار الاستراتيجي وارشادات وضع قائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية في المستقبل"، الإصدار الثالث "الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة"، غلاند- سويسرا، 2007، ص19 وما بعدها.

[7] دليل اتفاقية رامسار بشأن المناطق الرطبة، الإصدار الرابع 2006. ص 10.

[8] نفس المرجع أعلاه

[9] الموقع الرسمي لليوم العالمي للمناطق الرطبة – 2 فبراير – التابع للأمم المتحدة https://www.un.org/ar/observances/world-wetlands-day

[10] نفس المرجع أعلاه.

[11] تقرير "التوقعات العالمية للأراضي الرطبة"، الذي نشرته اتفاقية "رامسار" 2018.

[12] موقع اليوم العالمي للأراضي الرطبة – 2 فبراير – التابع للأمم المتحدة. https://www.un.org/ar/observances/world-wetlands-day

[13] Daniel Navid، the International Law of Migratory Species: The Ramsar Convention، Natural Resources Journal، Vol. 29. p: 1002. fall 1989.

[14] Alexander S. Timoshenko, **Protection of Wetlands by International Law**, pac Environmental Law Review, Volume 5. Issue 2 spring 1988, p: 465.

[15] Alexander S. Timoshenko, op. cit, p: 466.

[16] د. ماجد ارغب الحلو، القانون الإداري. دار المطبوعات والمعرفة الجامعية، الإسكندرية – مصر، ص 226 – 227.

[17] د. إسلام محمد عبد الصمد، الحماية الدولية للبيئة من التلوث في ضوء الاتفاقيات الدولية وأحكام القانون الدولي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية مصر، 2016، ص 172.

[18] Daniel Navid, op, cit, p: 1003.

[19] د. ماجد راغب الحلو، المرجع السابق، ص229

[20] د. اسلام محمد عبد الصمد، المرجع السابق ص199

[21] ذات المرجع، ص 201.

[22] د. ماجد راغب الحلو، المرجع السابق ص237

[23] Beth L. Kruchek. Op, CTT, p: 418

[24] Résolution XII.10, Label Ville des Zones Humides 1 accréditée par la Convention de Ramsar, on entend par «Ville» un établissement humain ayant son propre système de gouvernance (p.ex. des autorités municipales).

[25] مقال: "إفران (المغرب) ثاني مدينة أراضي رطبة عربية وشمال أفريقية" على موقع مبادرة المناطق الرطبة المتوسطية 2022. https://medwet.org/ar/2022/08/ifrane-maroc-deuxieme-ville-arabe-et-nord-africaine-des-zones-humides

[26] د. رياض صالح ابو العطا، دور القانون الدولي العام في مجال حماية البيئة، الطبعة الثانية، دار النهضة العربية، القاهرة، 2018. ص 153-154.

[27] د. أحمد عبد الكريم سلامة، نظرات في اتفاقية التنوع الحيوي، المجلة المصرية للقانون الدولي، المجلد 48، لسنة 1992. ص 46 وما بعدها.

[28] الاتفاقية مكافحة التصحر، المواد 2-3.

[29] استراتيجية المغرب الوطنية للأراضي الرطبة 2015-2024، نشر سنة 2017، من طرف المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، فئة استراتيجية وطنية للأراضي الرطبة بالمغرب.